

# ضعف أداء حكومة الفخفاخ يجرح قيس سعيد

## حركة النهضة توظف الاحتجاجات بهدف توسيع الحزام الحكومي



طافح الكيل

العام لحزب الكتلت في تصريح لـ "العرب" إلى أن ملف الاحتجاجات هو ملف موروث بالنسبة للحكومة التي انطلقت بازمة صحية وبشكل أولوية الأولويات بالنسبة إليها، وبشكل اضطراري لم تكن انطلاقها بمعالجة الأزمات الموروثة. وتابع "ملف الاحتجاجات يمثل إجرأا لكل من هو في السلطة، خاصة وأنها احتجاجات مبنية على مطالب مشروعة في منطقة مهمشة". وتوقع القرقوري أن الحكومة ستنتج لفتح هذه الملفات والمضي في إصلاحات عميقة.

ولاحظ متابعون أن اهتزاز التحالف الحكومي الذي دبت داخله الخلافات يؤثر على أداء الحكومة وعلى عمل البرلمان المطالب بالمصادقة على مشاريع القوانين الصغيرة (اليومية) إلى الكبيرة الخاصة بتعديل القانون الانتخابي على الأفراد بدل القوائم.

وقد لا نجد دعوة الرئيس في تغيير النظام السياسي والقانوني الانتخابي التي ألمح إليها مؤخرا، صدى في البرلمان حيث ستقع ضحية التجاذبات الحزبية. وتظهر إلى العلن عدم انسجام التحالف الحكومي وعمله بشكل غير موحد بعد تبادل الاتهامات بين حزبي الشعب والنهضة وصلت إلى حد التهديد بالانسحاب من الحكومة، إضافة إلى اتهام رئيس الحكومة باستغلال منصبه لإبرام صفقات.

ومع ظهور بؤابر أزمة حادة داخل حكومة الفخفاخ قد تهدد مصيرها، دعا القرقوري الحكومة إلى ضرورة إدارة الخلافات في ما بينها وإيجاد حلول

غير أن الاستماع فقط إليهم خطوة غير كافية، داعيا إلى "استجابة عاجلة وحلول منسجمة". وترفض بعض الأوساط السياسية اتهام الحكومة الحالية بالضعف في إدارة الملفات الاجتماعية، وترى أن هذا الفشل تنقاسمه جميع الحكومات المتعاقبة بعد ثورة يناير 2011. وعلى العكس ترى هذه الأوساط أن الأحزاب التي شاركت في جل حكومات ما بعد الثورة مثل حركة النهضة تتحمل مسؤولية هذا الفشل بدرجة أولى.

ويقول الشابي إن ضعف الحكومات المتعاقبة دفع الاحتجاجات إلى العودة بقوة، فهي تطرق أبواب السياسيين وتذكرهم أن اهتماماتهم لا تتقاطع والواقع المعيشي الصعب في ظل ارتفاع مؤشرات البطالة والفقر وتواصل التهميش.

وزادت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على الحكومة أعقاب ظهور وباء كورونا المستجد، وفيما استفادت من حالة الطوارئ الصحية التي وضعتها في سلم أولوياتها لضمان استمراريتها وصمودها في وجه خصومها ومحاولات تشويهها من حركة النهضة الغير راضية على حكومة الرئيس منذ تشكيلها، إلا أنها باتت اليوم في مواجهة مباشرة مع الشارع. وأشار كمال القرقوري الأمين

تجدد الحكومة التونسية نفسها أمام امتحان عسير، بعد اختيارها للمعالجة الأمنية في فض اعتصام الكامور، وهو ما يجرح رئيس الجمهورية قيس سعيد الذي راهن على اختيارها وسط تجاذبات سياسية "محتدمة"، ويطرح مدى قدرتها على الصمود أمام الصدمات في مشهد محقق.



كمال القرقوري

ويضع تعاطي رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ مع اعتصام الكامور الرئيس قيس سعيد الذي اختاره لهذا المنصب بعد مفاوضات شاقة، في موقف جرح نظرا لاستخدام حكومته القوة في تفريق المحتجين وإلقاء القبض على الناطق الرسمي باسم الاعتصام طارق حداد، ما زاد من تاجيح الأوضاع بالمدينة. ووقع الإفرج عن الحداد الأربعاء بعد إيقافه الأحد خلال فضة اعتصاما لحراك الكامور تخلله إحراق الإطارات المطاطية وإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع. وعلى الرغم من أن سعيد نجح في تهدئة المحتجين بتعهداته الثلاث من باريس أثناء زيارته لفرنسا بتنظيم لقاء مع ممثلين عن الجبهة والاستماع إلى مطالبهم حال عودته إلى تونس داعيا العاطلين عن العمل في تطاوين إلى تقديم مشاريع تنمية للدولة، إلا أن متابعين يستبعدون إخمادا كليا لشراسة الحراك والاحتجاجات ما لم يتم تنفيذ بنود الاتفاق بشكل تام.

ومع عودة الاحتجاجات الاجتماعية، يجد سعيد نفسه أمام امتحان استجابة لمطالب الشارع وخاصة الشباب الذي اختاره للمنصب الرئاسة بنسبة تأييد واسعة، والمرور إلى تطبيق شعار "الشعب يريد" الذي رفعه خلال حملته الانتخابية الرئاسية موفى 2019.

وأشار عصام الشابي أمين عام الحزب الجمهوري في تصريح لـ "العرب" إلى ضرورة أن يلعب الرئيس دورا إيجابيا في تطوير الاحتجاجات. وتعليقا على دعوة سعيد للقاء وقد من الكامور، رأى الشابي أنه من الجيد أن يكون رئيس الدولة مستعدا للحوار مع المعتصمين،

وتنمى استماع إلى كل من رئيسي الوزراء أويحيى، وعبدالمالك سلال، والوزراء يوسف يوسف وعمار غول، وعسارة بن يونس، ولخوب بدة، وبوجمعة طليعي، كمتهمين ومحمد حطاب كشاهد، إلى جانب رجلي المال مراد علمي وعلي حداد.

وتمت إدانة كل من أحمد أويحيى بـ12 سنة سجنا نافذة، ورجل الأعمال مراد علمي بعشر سنوات سجنا نافذة،

## مشاحنات بين الأمن ومحتجين أمام البرلمان التونسي

تونس - تجمع ممثلو التمسكية الوطنية "الانتداب حقي" القادمون من كافة المحافظات التونسية الأربعاء في وقفة احتجاجية قرب مجلس نواب الشعب، رفضا لقرارات اجتماع لجنة التربية وما صدر عنها من قانون حول تشغيل من طالت بطالتهم والذي تمت المصادقة على فصله الأول الذي ينص على تشغيل من طالت بطالتهم 10 سنوات.

وقامت الشرطة بإبعادهم ما أدى إلى حدوث تدافع بين المحتجين وعناصر الشرطة وانتهى الأمر بإبعاد المحتجين إلى ساحة صغيرة. وأكد المحتجون رفضهم للقانون الذي يتضمن عدة فصول مهمة وأخرى تجمع العاطلين مع الذين تحصلوا على عقود في الخارج ومن يشتغلون في القطاع الخاص المسجلين معطلين عن العمل وغيرها، مطالبين بتوضيح هذه النقاط.

وأشارت إلى أن عدد المعطلين من الباحثين والمعلمين النواب وغيرهم لا يمكن حصر عددهم، معتبرة أن قاعدة البيانات للولة غير دقيقة. وتنعكس التحركات المطالبية التي توسعت مجالاتها، بؤابر صراع بدأت تلوح بين الحكومة واتحاد الشغل، فضلا عن كونه مؤشرا للتصعيد بين الطرفين، بعد مضي أربعة أشهر قضتها الحكومة في مواجهة وباء كورونا.

وسبق أن صدع المحتجون في محافظة تطاوين (جنوب شرق) نطق الاحتجاجات، بعدما قررت السلطات استخدام الحل الأمني لإنهاء ما بات يعرف بـ"اعتصام الكامور" وسط احتقان شعبي يندب بتفاقم الأزمة التي خلفتها الحكومة السابقة. وشهدت المحافظة حالة من الاحتقان الأحد، رافقتها عمليات حرق إطارات عجلات وغلغ للطرقات، على خلفية مدهامة قوات الأمن خيام المعتصمين لإزالتها، مجددين تمسكهم بتنفيذ اتفاق الكامور، الممضى يوم 16 يونيو 2017، والذي ينص بالخصوص على رصد 80 مليون دينار (27 مليون دولار) للاستثمار، وتقليص البطالة، من خلال انتداب 1500 عاطل في الشركات البترولية و500 شخص في شركة البيئة والغراسات والبستنة، لكن الحكومة التونسية لجأت للمعالجة الأمنية لإنهاء الاعتصام، وهو ما فاقم حالة الغضب والاحتقان في المنطقة الغنية بالنفط الواقعة في محافظة تطاوين جنوب شرق تونس.

وتنص على تشغيل من طالت بطالتهم 10 سنوات. وقامت الشرطة بإبعادهم ما أدى إلى حدوث تدافع بين المحتجين وعناصر الشرطة وانتهى الأمر بإبعاد المحتجين إلى ساحة صغيرة. وأكد المحتجون رفضهم للقانون الذي يتضمن عدة فصول مهمة وأخرى تجمع العاطلين مع الذين تحصلوا على عقود في الخارج، وأشاروا إلى أن عدد المعطلين من الباحثين والمعلمين المؤقتين (النواب) وغيرهم لا يمكن حصر عددهم.

### تدافع بين المحتجين وعناصر الشرطة انتهى بإبعاد المحتجين إلى ساحة صغيرة

ووجد رضا أحمد عن تنسيقية محافظة القيروان في تصريح لإذاعة محلية رفضهم كل أشكال التشغيل على دفعات، معتبرا أن العدد الذي أعلنته لجنة التربية بالبرلمان حول وجود بين 60 و150 ألفا ممن طالت بطالتهم 10 سنوات فما فوق فيه مغالطة للرأي العام. واعتبر أن عددهم لا يتجاوز 15 ألفا بكامل تراب الجمهورية حسب مكاتب التشغيل ومعاهد الإحصاء، داعيا إلى تحيين الفصل الأول من قانون تشغيل العاطلين عن العمل بالتنسيق مع الجهات المعنية في المحافظة واحدة وليس على أربع دفعات

# من يخطط لتحميل بوتفليقة مسؤولية ملفات الفساد في الجزائر

## محاكمة رموز النظام السابق تكشف حقائق صادمة للرأي العام

العام 2013. ويقضى سعيد بوتفليقة عقوبة سجن لمدة 15 عاما نافذة، في سجن البليد العسكري، بعدما اتهم بتدبير مؤامرة لقلب النظام والمساس بقيادة الجيش، إلى جانب كل من رئيسي جهاز الاستخبارات السابقين محمد مدين (توفيق)، وعثمان طرطاق (بشير)، ورئيسة حزب العمال لويزة حنون، التي برأت بعدها أثناء استئناف الحكم.

### استحوذ مسؤولين وضباط في الجيش ورجال أعمال على أموال ضخمة من الخزينة العمومية

وبقي الرجل الذي أدار خيوط اللعبة السياسية في البلاد، منذ إصابة شقيقه بوعكة صحية العام 2013، إلى غاية أبريل 2019، بعدما أجبر الجيش الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على التنحي عن السلطة تحت ضغط احتجاجات الحراك الشعبي، بعيدا عن ملفات الفساد رغم أن تقارير مختلفة تتحدث عن ثروة للرجل تقدر بمليارات الدولارات، وهو الذي كان نقابيا لأستاذة التعليم الجامعي قبل قدوم شقيقه إلى قصر المرادية في 1999.

ومدير مجمع الشروق الإعلامي الخاص لإنذاره عما تم نشره في الصفحة الرسمية لللقناة على شبكة فيسبوك، بخصوص الإفادة التي قدمها رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى. ورغم تغيب الموت لشقيقه ومحاميه العيفة أويحيى الأثني، والحضور المثير للرجل إلى جنازة شقيقه بعدما سمح له القضاء بذلك، وتسويقه في صورة مهينة ومذلة وهو مكبل باليدن وممسوك من طرف عناصر الدرك، إلا أن أحمد أويحيى، ظهر متوازنا في المحاكمة وقدم إفادة ألمح فيها إلى "تحميل المسؤولية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، على اعتبار أنه كان صاحب القرار الأول في البلاد"، كما أشار إلى "استنزاف الأجنبي لأموال ضخمة في قطاع البناء"، وهو اتهام مبطن للرئيس الحالي عبد المجيد تبون، باعتباره كان وزير السكن والعمران لسنوات طويلة خلال حقبة بوتفليقة.

ويعتبر قطاع تركيب السيارات المستحدث العام 2014، من أكبر القطاعات فسادا في البلاد، وتبديدا لخزون العملة الصعبة، حيث احتكره عدد من رجال الأعمال المقربين من الرئيس السابق، ومن مستشاره الشخصي وشقيقه الأصغر سعيد بوتفليقة، الذي يبقى هو الآخر مبعدا عن قضايا الفساد المالي والسياسي، رغم أنه كان الحاكم الفعلي للبلاد بالنيابة عن الرئيس الفعلي منذ

وكشفت الإفادات المقدمة في قضية "سوفاك" (شركة خاصة لتكوين السيارات)، عن مفارقات صادمة للرأي العام، بعدما أكدت ما ذهب إليه في وقت سابق تقرير لصحيفة الوطن أسسمته الناطقة بالفرنسية حول ما أسسمته بـ"جمهورية الأبناء"، في إشارة إلى استحواد أبناء وأقارب المسؤولين الكبار وضباط في الجيش ورجال أعمال على امتيازات عقارية قدرت بسبعة آلاف هكتار في عدد من محافظات الجمهورية، بينما استفاد مالك شركة سوفاك رجال الأعمال مراد علمي من أكثر من مليار دولار.

وأطلق مدونون على شبكات التواصل الاجتماعي العنان للتعليق على مفارقات تبديد مقدرات البلاد، بتقدير امتيازات ابنة رئيس الوزراء عبدالمالك سلال، بمساحة إحدى الدول العربية، بينما علق آخر بالقول "كنا نقيم على قراب ريم سلال ونحن لا ندري!".

وتواصل السلطة ممارسة التعقيم على أطر المحاكمة المثيرة، حيث قامت سلطة ضبط السمعي البصري، باستدعاء

في ملف "سوفاك"، حملته مسؤولية ما وقع من تبذير وتبديد للأموال العمومية، باعتباره المسؤول الأول عن الدولة الذي كان يحتكر كل القرارات السياسية والاقتصادية. ولا يزال غياب المحكمة المختصة عائقا أمام إمكانية استدعاء الرجل للمحاكمة كشاهد أو كمتهم، حيث قضت التعديلات التي جرت في 2016 على الوثيقة الدستورية الأولى في البلاد، على إنشاء محكمة خاصة للنظر في شخص رئيس الجمهورية، إلا أن المحكمة المذكورة لم تؤسس إلى حد الآن.



تعتيم إعلامي بشأن إفادة أحمد أويحيى

### صابر بليدي

الجزائر - تتواصل في الجزائر أطر محاكمة مسؤولين كبار ورجال أعمال مقربين من الرئيس السابق، في أجواء تتسويقها المفارقات والمفاجآت حول تبديد أموال طائلة من مقدرات البلاد، ووسط تساؤلات عن استمرار غياب الرجل الأول في النظام عن المحاكمات حتى يصفه شاهد، لاسيما وأن الإفادات المقدمة حثلته كلها مسؤولية ما وقع.

واستدعى القضاء الجزائري عددا من المسؤولين والوزراء ورجال الأعمال، لاستماع إليهم في قضية سوفاك، مما اعتبر إدانة صريحة لنظام الرئيس بوتفليقة، خاصة بعدما أجمعت عدة إفادات على تحميله مسؤولية ما وقع كما هو الشأن بالنسبة لرئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى، ووزير الأشغال العمومية عمار غول.

وتم الاستماع إلى كل من رئيسي الوزراء أويحيى، وعبدالمالك سلال، والوزراء يوسف يوسف وعمار غول، وعسارة بن يونس، ولخوب بدة، وبوجمعة طليعي، كمتهمين ومحمد حطاب كشاهد، إلى جانب رجلي المال مراد علمي وعلي حداد.

وتمت إدانة كل من أحمد أويحيى بـ12 سنة سجنا نافذة، ورجل الأعمال مراد علمي بعشر سنوات سجنا نافذة،